في لوحة رائعة وحشد كبير تجسد حجم المؤتمر الشعبي العام

بدء أعمال الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة عدن

رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في كلمة مهمة بالجلسة الافتتاحية :

المؤتمر الشعبي جاء للتجديد والانطلاق نحو المستقبل

سنظل في المؤتمر نبادل الجماهير الوفاء بالوفاء

لن نتراجع عن الديمقراطية مهما كانت الظروف لأنّ مؤتمرنا نشأ في ظلها ومارسها بداخله

بفضل سياسة المؤتمر ونهجه الصائب أصبحت بلادنا نموذجًا رائعًا في الديمقراطية

نطالب المجتمع الدولي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال الأجنبي في العراق

الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام السابع

الأشقاء والأصدقاء ضيوف المؤتمر

السادة رؤساء البعثات الدبلوماسية

الإخوة ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية

أسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم أجمل ترحيب وبالضيوف الكرام الذين يشاركوننا افتتاح أعمال الدورة الأولى للمؤتمر السابع للمؤتمر الشعبي العام الذي ينعقد في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن الباسلة تحت شعار "معاً من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية التنظيمية".

أحييكم أيّها الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر السابع الذين ترسمون بهذا الحشد الكبير في هذه الساحة المباركة لوحة وطنية رائعة تجسدون فيها حجم المؤتمر الشعبي العام وتكوينه الوطني الديمقراطي الذي يشمل كل أرجاء الوطن وهو ما يبعث على الفخر والاعتزاز في النفوس.

كما أشكر كل الجهود التي بذلت من أجل إعادة الهيكلية التنظيمية والإعداد الجيد لانعقاد هذا المؤتمر في عدن الباسلة.

شكرًا لمن أعد وحضّر وشكرًا للسلطة المحلية في عدن وشكرًا لرجال الأمن البواسل وقواتنا المسلحة البطلة على حُسن الإعداد والتنظيم.

إنّ أهمية انعقاد هذا المؤتمر تأتي من طبيعة تلك التحولات التي يشهدها خلال مسيرته منذ ٢٧ عامًا مضت.. أُنشئ المؤتمر في عام ١٩٨٢م، أثبت خلالها هذا التنظيم الوطني الرائد أنّه أنبثق من التربة اليمنية وقاد مسيرة الوطن نحو شاطئ الأمن والاستقرار والإنجاز معًا من أجل تحقيق طموحات جماهير شعبنا وتطلعاته.

فقد حقق المؤتمر الشعبي العام للوطن كثيرًا من التحولات التاريخية والإنجازات على مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية والثقافية وغيرها وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية.

إنّ ما يعتز به المؤتمر هو امتلاكه لمنهج فكري واضح وهو الميثاق الوطني الذي جاء ثمرة حوار ديمقراطي واسع وإجماع واسع من كافة القوى السياسية والاجتماعية ومثل أول منهج وطني للعمل السياسي منذ قيام الثورة المباركة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وجسد الميثاق الوطني مبادئ الثورة اليمنية الخالدة والفكر الوطني الذي جمع بين الأصالة والمعاصرة، كما كان المؤتمر مظلة تنضوي في ظلها الجميع ونموذجًا للاعتدال والوسطية.

لقد نشأ المؤتمر ديمقراطيًا ومارس الديمقراطية في داخل صفوفه وواكب كل المتغيرات والتحولات الوطنية إقليميًا ودوليًا وعلى مختلف الأصعدة وكذلك على مستوى التنظيمات والأحزاب السياسية في الساحة الوطنية.

واليوم المؤتمر أمام انطلاقة جديدة في مسيرة العمل الوطني وبنائه التنظيمي بعد أن تمّ إعادة الهيكلة على أساس اللامركزية التنظيمية وحيث يقف المؤتمر العام السابع في هذه الدورة أمام قضايا وطنية وإقليمية وإسلامية ودولية مهمة وفي مقدمتها مواصلة الإصلاحات الديمقراطية والتشريعية والاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية ومكافحة الفساد والإرهاب.

كما سيتخذ جملةً من القرارات والتوصيات التي ستعمل الحكومة على تنفيذها في برنامجها المستقبلي.

الإخوة والأخوات
الضيوف الكرام
الإخوة الأعزاء الحاضرون جميعًا

إنّ الديمقراطية هي خيار الوطن الذي اختبرناه وأاتزمنا به عن إيمان وقناعة منذ وقتٍ مبكر ولم تفرض علينا الديمقراطية من أحد، بل كانت الرديف للوحدة المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وشكلت بلادنا نموذجًا رائدًا بنهجها الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي والصحافة ومشاركة المرأة واحترام حقوق الإنسان.

الديمقراطية هي خيارنا الوطني الذي لن نتراجع عنه مهما كانت الظروف ومهما كانت التجاوزات من البعض نتيجة لسوء الفهم للديمقراطية فأخطاء الديمقراطية لا تُعالج إلا بمزيد من الديمقراطية.

وبهذه المناسبة نقول للجميع في الوطن إنّه في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية والتعددية الحزبية فليتنافس المتنافسون من خلال البرامج وصناديق الاقتراع ومن حق أي حزب أو قوى سياسية أن تطرح رؤاها وسياستها وبرامجها للانتخابات لتحصل بذلك على ثقة الجماهير من خلال انتخابات محلية والانتخابات البرلمانية وحق منصب رئاسة الجمهورية في ظل الدستور والقانون.

الإخوة والأخوات
إنّ الأحداث المؤلمة التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية تستدعي المزيد من التضامن ووحدة الصف ونحن نشعر بالحزن لما يجري في فلسطين والعراق، ولهذا فإننا نجدد مطالبنا للمجتمع الدولي بممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف، كما ندعو إلى سرعة إنهاء الاحتلال الأجنبي للعراق، وأن تشارك كافة القوى من أبناء الشعب العراقي بمختلف أطيافه السياسية في ظل عراق ديمقراطي حر ومستقل.

الأخوة والأخوات
الحضور جميعًا
إننا نتطلع نحو المؤتمر السابع بما يسفر عنه من قرارات وتوصيات من أجل مصلحة الوطن والمواطنين وسيظل المؤتمر يبادل جماهير الشعب الوفاء بالوفاء، كما أنّ هذا المؤتمر سيكون مؤتمرًا للتجديد والانطلاقات نحو مستقبل أفضل.

مرةً أخرى أُحييكم وأُرحب بكم وأتمنى لهذا المؤتمر التوفيق والنجاح.
ومن نصرٍ إلى نصرٍ

بسم الله الرحمن الرحيم
"أما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض".
صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندعو الأحزاب السياسية إلى طرح خططها وبرامجها ورؤاها على الجماهير من خلال الانتخابات المحلية والرئاسية والبرلمانية

الحكومة تقر عدداً من الإجراءات لمعالجة إشكاليات عملية النقل إلى الهيكل العام الجديد للمرتبات والأجور

دمج الهيئتين العامتين (الاستثمار والمناطق الحرة) في هيئة واحدة

صنعاء/سبأ: اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي امس برئاسة الاخ / عبدالقادر باجمال رئيس المجلس فيما يخص الإجراءات التكميلية للنقل إلى الهيكل العام الجديد للمرتبات والأجور و المقترحات المقدمة لمعالجة الاشكاليات التي طرأت عند عملية النقل استثناء التعيينات بالقرارات الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء ونقل الموظفون الذين يشغلون حاليا أو الذين سبق لهم شغل إحدى وظائف الادارة العليا وفقا لقرارات تعيينهم الصادرة من السلطة المختصة بالتعيين .

حيث أطلع المجلس في جلسته الاستثنائية المنعقدة بالعاصمة الاقتصادية عدن على التقرير المقدم من قبل الوحدة الفنية الرئيسية للاجور بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشأن الاجراءات التكميلية للنقل الى الهيكل العام الجديد للمرتبات والاجور بما في ذلك المقترحات المقدمة لمعالجة الاشكاليات التي طرأت عند عملية النقل ، حيث استمع المجلس إلى عرض مفصل من الأخوين نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الخدمة المدنية والتأمينات حول الإجراءات المقترحة الخاصة بالجانب التنظيمي والوظيفي لعملية النقل.

وفيما يلي نص القرارات المقرة بهذا الشأن :

أولا: لأغراض النقل يؤخذ وبصورة استثنائية بالقرارت الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء بالتعيين على وظيفة غير موجودة في الهيكل التنظيمي للوحدة منشئة للوظيفة /قطاع او ادارة عامة وما شاكلها / ، وينقل الموظفون الذين يشغلون حاليا أو الذين سبق لهم شغل احدى وظائف الادارة العليا وفقا لقرارات تعيينهم الصادرة من السلطة المختصة بالتعيين .

ثانيا: ينقل شاغلوا الوظائف التي حددت مستوياتها التنظيمية في قواعد النقل في اقل من المستويات التنظيمية المحددة في اللوائح التنظيمية للوحدة الادارية وفقا للمستويات المحددة في اللوائح والقرارات التنظيمية لجهات عملهم .

ثالثا: ينقل الموظفون المعينون قبل قيام الوحدة المباركة في المحافظات الجنوبية في وظائف تنتمي الى مجموعة الادارة العليا وسبق تسكينهم في العام ١٩٩١م الى مجموعة الادارة العليا وفقا لوظائفهم التي كانوا يشغلونها بقرارات صادرة من السلطة المختصة بالتعيين حينها الى الدرجات المقابلة لتلك الوظائف في الهيكل العام.

رابعاً : ينقل مدراء عموم المؤسسات المعينون بقرارت من رئيس مجلس الوزراء وليس بقرارات جمهورية إلى الدرجات المقابلة للوظائف التي يشغلونها في الهيكل العام .

خامساً : لأغراض النقل إلى الهيكل العام ينقل مدراء الوحدات الحسابية ومدراء عموم الشئون المالية ومدراء عموم المكاتب المالية المعينين بقرارات من نائب رئيس الوزراء وزير المالية إلى الدرجة الثالثة من الهيكل العام .

سادساً : على جميع وحدات الخدمة العامة التي تعمل بدون لائحة تنظيمية ووظيفية أو التي أوضاعها الحالية لا تتناسب مع لائحتها التنظيمة والوظيفية القيام بمراجعة أوضاعها التنظيمية والوظيفية ورفع تصوراتها للتقسيمات التنظيمية الرئيسية والفرعية إلى أدنى مستوى إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات خلال فترة أقصاها شهرين مالم سيتم في حالةعدم التقديم إعادة النظر في نقل الموظفين الذين نقلوا إلى الهيكل العام الجديد على أساس قرارات من السلطة المختصة

سابعاً : يلزم قبل صدور أي قرار بالتعيين على وظائف الادارة الإشرافية والإدارة العليا الحصول على فتوى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بوجود وظيفة شاغرة معتمدة في الهيكل التنظيمي للوحدة وأن المرشح للتعيين فيها مستوفياً لشروط شغلها ولا يعتد بالقرارات التي صدرت تالية بصدور القانون بالتعيين في وظائف غير موجودة في الهيكل التنظيمي أولموظف غير مستوف للشروط.

ثامنا : تلغى كافة القرارات التي صدرت بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥م بمنح درجات

تاسعا : تعالج أوضاع الموظفين المعينين على وظائف استشارية بقرارات جمهورية وبقرارات من مجلس الوزراء وفقا لما يلي .

أ – المستشارون الذين سبق لهم شغل وظائف وتم نقلهم على اساسها فيتم أعتماد المعالجة لوضعهم وفقا لقواعد المعالجة المطبقة على شاغلي وظائف الادارة العليا بمختلف مستوياتها .

ب– المستشارين الذين لم يسبق لهم شغل وظائف بمستوى الادارة العليا وتم نقلهم على اساس سنوات خدمتهم

ومؤهلاتهم على مستوى المجموعة الاشرافية فما دون ، فيتم أعتماد المعالجة وفقا لما يلي:

أ – ينقل كافة المعينين بقرارات جمهورية الى المستوى الاول الدرجة الثانية .

ب– ينقل كافة المعينين بقرارات من رئيس مجلس الوزراء الى المستوى الاول الدرجة الثالثة.

عاشرا: تعالج أوضاع الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط الاحالة الى التعاقد (بالغي احد الاجلين/ متوفي / مصابين بعجز دائم) قبل صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ م وفقا لمايلي :

١– يتم نقلهم الى بداية ربط الدرجة المقابلة للوظيفة الحالية التى يشغلونها او التي سبق لهم شغلها أو بحسب مؤهلاتهم وسنوات خدمتهم ايهما افضل.

٢– تحتسب فترة الاقدمية حتى نهاية العام ٢٠٠٤ م بالنسبة للمستمرين في شغل وظائفهم وحتى تاريخ الوفاة بالنسبة للمتوفين وحتى تاريخ الاصابة بالنسبة للمصابين بعجز دائم .

٣– استكمال اجراءات النقل الى الهيكل العام للبالغين اجل الاحالة الى التقاعد في عام ٢٠٠٥م دون استثناء لما قبل ١/ ٧ / ٢٠٠٥م وربط عملية النقل بالاحالة الى التقاعد وذلك كجزء من عملية النقل الى الهيكل العام ويسري ذلك على من تقرر احالتهم الى التقاعد نتيجة الاصابة بعجز طبقا للقانون .

٤– يمنح بالغي اجل الاحالة للتقاعد بالسن او الخدمة او الوفاة قبل عام ٢٠٠٥م الذين لم يتم ربط معاشاتهم في التأمينات نسبة ٥٠ بالمائة من الزيادة المستحقة لنظرائهم المنقولين الى الهيكل العام شريطة ان لا يقل عن الحد الادنى المقرر في جدول الاجور وربط منح الزيادة باستكمال اجراءات الاحالة الى التقاعد .

كما اقر المجلس عدد من الاجراءات الاخرى المتعلقة بعملية النقل الى الهيكل الجديد للاجور والمرتبات والتي سيتم نشرها بصورة كاملة في الصحف الرسمية .

وفي الجلسة نفسها ناقش مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة امس بالعاصمة الاقتصادية عدن التقرير المقدم من قبل برنامج تطوير مدن الموانئ / عدن والحديدة و المكلا/ والذي تضمن جملة من الأنشطة التي أنجزها البرنامج خلال الفترة الماضية ، وبوجه خاص المخططات الوظيفية للمدن المستهدفة ، بالإضافة إلى خطة البرنامج للأعوام الثلاثة القادمة واقر دمج الهيئتين العامتين (الاستثمار – المناطق الحرة) في هيئة واحدة وإنشاء هيئات محلية مستقلة ترعى تطوير المدن الساحلية عدن – المكلا – الحديدة .